المؤتمر الجغرافي الخامس عشر

تحت عنوان

الجغرافيا ودورها في التخطيط للتنمية في ليبيا

تنظيم واشراف :

قسم الجغرافيا بكلية الآداب - جامعة سرت

بالتعاون مع الجمعية الجغرافية الليبية

هيأة التحرير

أ.د مفتاح علي دخيل

د. حسين مسعود أبومدينة

د.سميرة محمد العياطي

د. بشير عبدالله بشير

د. سليمان يحيى السبيعي

منشورات جامعة سرت

2020م

المؤتمر الجغرافي الخامس عشر

تحت عنوان

الجغرافيا ودورها في التخطيط للتنمية في ليبيا

تنظيم واشراف:

قسم الجغرافيا بكلية الآداب / جامعة سرت

بالتعاون مع الجمعية الجغرافية الليبية

سرت 22 ديسمبر 2020م

هيأة التحرير

أ.د. مفتاح علي دخـــيل — د. حسين مسعود أبومدينة

د. سميرة محمد العياطي — د. بشـير عـــبدالله بشـــير

د. سليمان يحيى السبيعي

المراجعة اللغوية

د. فوزية أحمد عبدالحفيظ الواسع

منشورات جامعة سرت

2020م

المؤتمر الجغرافي الخامس عشر

تحت عنوان

الجغرافيا ودورها في التخطيط للتنمية في ليبيا

سرت 22 ديسمبر 2020م

تصميم الغلاف: أ. ابراهيم محمد فرج العماري

تصميم داخلي: د. حسين مسعود أبومدينة

جميع البحوث والآراء المنشورة في هذا المؤتمر لا تعبر إلا عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعكس بالضرورة رأي جامعة سرت.

حقوق الطبع والنشر محفوظة
لجامعة سرت

د. عبدالسلام محمد عبدالقادر
وكيل الشؤون العلمية لجامعة سرت
المشرف العام للمؤتمر

د. عبدالله محمد أمهلهل
الكاتب العام لجامعة سرت
رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر

أعضاء اللجنة التحضيرية

د. فرحة مفتاح عبدالله	د. حسين مسعود أبومدينة
د. سليمان يحيى السبيعي	د. حافظ عيسى خيرالله
د. أحمد علي أبومريم	د. بشير عبدالله بشير
أ. جمعة محمد الغناي	عبدالله أبوبكر القدافي

اللجنة العلمية

أ.د. مفتاح علي دخيل	رئيسا	د. سميرة محمد العياطي	مقررا
أ.د. ناجي عبدالله الزناتي	عضوا	أ.د. عبدالحميد بن خيال	عضوا
د. سليمان يحيى السبيعي	عضوا	د. حسين مسعود أبومدينة	عضوا
د. جبريل محمد امطول	عضوا	د. مصطفى منصور جهان	عضوا
د. عبدالقادر علي الغول	عضوا	د. محمود علي المبروك	عضوا
د. أبوبكر عبدالله الحبتي	عضوا	د. علي صالح علي	عضوا

لجنة تقنية المعلومات

م. محمود محمد البرق	م. وداد مصطفى اطبيقة
م. سفيان سالم الشعالي	علي مصطفى مكادة

اللجنة الإعلامية

مختار محمد الرماش	رئيسا	عبد الحليم مفتاح الشاطر	محررا
خالد جمعة أمهلهل	فني صوت	عبدالله نصر الدين اطبيقة	مصمم
مجدي ميلاد اعويدات	مصور		

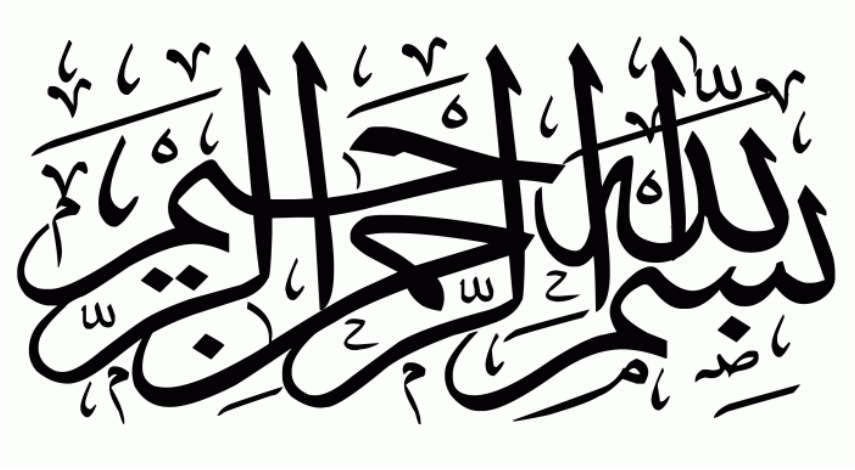
بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويات

عنوان البحث	الصفحة
كلمة رئيس جامعة سرت	د – هـ
كلمة المشرف العام للجمعية الجغرافية الليبية	و – ز
كلمة رئيس اللجنة العلمية للمؤتمر	ح – ط
دراسة تأثير التعرية المائيّة على الجلاميد الصخرية المتوضعة على المنحدرات المتاخمة للطريق الجبلي أبوغيلان بمنطقة القواسم. د. أبوالقاسم عبدالفتاح الأخضر د. مولـود علي برييش	35 – 1
عمليات التجوية والتعرية الرياحية والمائية على المنطقة الممتدة من وادي غنيمة الخمس إلى الدافنية زليتن . شمال غرب ليبيا. أ.محمود عبد الله علي عبد الله.	62 – 35
المياه الجوفية وظروف استغلالها في بلدية زليتن 2010 – 2019م د. محمَّد حميميد محمَّد	84 – 63
الآثار السلبية لاستنزاف المياه الجوفية في مدينة بني وليد دراسة في جغرافية المياه أ. مفتاح عمران محمد كلم	108 – 85
التعديات على شبكة المياه عائقاً أمام رفع كفاءة خدمة مياه الشرب بمدينة بني وليد. د. ضو أحمد الشندولي	130 –109
التحليل الجيومورفولوجي للخصائص المورفومترية باستخدام تقنية الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية (دراسة حالة وادي تماسلة في ليبيا). د. عيسى علي بحر	166 – 131
التحليل الموفومترية لأودية حوض بلطة الرملة في جنوب الجبل الأخضر باستخدام تقنيات GIS د. محمود الصديق التواتي	198 – 167
حوض وادي السهل الغربي بهضبة البطنان، دراسة جيومورفولوجية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية. د. محمود على المبروك صالح د. سليمان يحيى السبيعي	245 – 199

المحتويات

عنوان البحث	الصفحة
اتجاهات التغير في كميات الأمطار بشمال شرقي ليبيا خلال الفترة (1961- 2010م) د. جمعة أرحومة جمعة الجالي	320 - 301
أثر التغير المناخي على كثافة الغطاء النباتي الطبيعي في محمية مسلاتة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية د. جمعة علي المليان د. رجب فرج اقنيبر د. عبد اللطيف بشير الديب	288 - 265
دراسة الاختلاف في التهاطل المطري وأثره على مياه الأحواض الجوفية بمنطقة الساحل الليبي أ. حسن عبد الكريم حسن النوح	312 - 289
تأثير الحروب على النسيج السكاني والعمراني للمدن (مدينة سرت أنموذجا) د. بشير عبد الله بشير	334 - 313
التغير في التركيب السكاني في إقليم خليج سرت التخطيطي خلال الفترة (1973- 2012م)، دراسة في جغرافية السكان أ. برنية سالم محمد	364 - 335
تطور مؤشرات التركيب العمري والنوعي للسكان في ليبيا خلال الفترة (1954- 2012م)، دراسة في جغرافية السكان د. سليمان أبوشناف علي ابريط الله	394 - 365
الجهود الليبية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير القانونية د. علي عياد الكبير	422 - 395
التحليل المكاني لتوزيع مدارس التعليم الأساسي بمنطقة ترهونة أ.أحمد محمد السائح	460 - 423
التحليل المكاني للمساجد في مدينة سبها أ. وفاء محمد عطية شخنوب	480 - 461
دور نظم المعلومات الجغرافية في التخطيط السياحي، دراسة تطبيقية على منطقة بني وليد أ.عقيلة سعد ميلاد محمد	500 - 481

المحتويات

عنوان البحث	الصفحة
مقومات الجذب السياحي بمنطقة بني وليد ومعوقاته د.أبوالقاسم محمد القاضي	524 - 501
التخطيط المكاني للخدمات الصحية في بلدية أبو سليم باستخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية فجرة محمود مطر	552 - 525
الظروف الجغرافية وانعكاسها على دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة بالمناطق الصحراوية وشبه الصحراوية (دراسة جغرافية لنماذج الإدارة المحلية في بعض الدول العربية) د. عبد السلام محمد الحاج	580 - 553
مساهمة مشروع الكفرة الإنتاجي في الأمن الغذائي الوطني د. مهدي سالم عمر القمي د. أسامة محي الدين خليل الريح	598 - 581
استخدام تقنيات الاستشعار عن بعد في مراقبة النباتات الطبيعية والغابات كأساس للتنمية المستدامة (دراسة تطبيقية على المنطقة الشمالية الغربية من سهل الجفارة) د. علي منصور علي سعد د. سالم محمد أبوغلىلىشة	616 - 599
تربية النحل في منطقة بني وليد، دراسة في جغرافية الزراعة د. ميلاد محمد عمر عبد العزيز البرغوثي	646 - 617
واقع وآفاق الطاقة المتجددة و دورها في التنمية المستدامة في مدينة سرت د. محمد المهدي شقلوف د.أحمد محمد ابوغالية	674 - 647
بناء أنموذج إحصائي يفسر العلاقة بين درجات الحرارة واستهلاك الكهرباء في مدينة بنغازي د. عادل محمد الشركسي أ. زاهية محمد بوزقية	696 - 675
رصد وتقييم المخاطر بالموقع الأثري جولايا (أبو نجيم) 2009 – 2019م باستخدام تقنيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية. د. مفتاح أحمد الحداد د. مصباح علي اسمية	728 - 697

كلمة السيد رئيس جامعة سرت

بسم الله الرحمن الرحيم

دأبت جامعة سرت منذ تأسيسها على الاهتمام بالمؤتمرات والندوات العلمية وورش العمل، إيماناً منها بأهمية هذه المناشط العملية التعليمية التقليدية، وذلك لتوجيه الطلاب للبحث العلمي وحثهم عليه من خلال حضور هذه الفعاليات، والمشاركة فيها، ومتابعتها، وقد سبق أن خصصت الجامعة الجمعية الجغرافية الليبية بمؤتمرين الخامس خلال الفترة من 19-22 مايو 1998م تحت شعار **"التطور التنموي الأراضي والمدن والسكان في ليبيا"**، والرابع عشر خلال الفترة من 1-3 أكتوبر 2013م تحت عنوان **"جغرافية خليج سرت وإمكانياته التنموية"** ، ونشرت الجامعة كل بحوثه التي أجازتها اللجنة العلمية، التي شكلتها الجامعة بالتعاون مع الجمعية الجغرافية الليبية، وعرضت فيها عديد البحوث العلمية في مختلف فروع الجغرافيا، التي كان لها الأثر البالغ في إثراء البحث العلمي، وتوجيه اهتمام الباحثين إلى عديد المشاكل البحثية التي اعتمدت على تحليل البيانات، والمعلومات الميدانية، والمكتبية للوصول إلى حلول تسهم في التنمية المحلية والوطنية.

والجا معة إذ تَشكُر الجمعية الجغرافية الليبية، على اختيارها جامعة سرت للمرة الثالثة لعقد المؤتمر الخامس عشر في 22 ديسمبر 2020م، الذي كان عنوانه **"الجغرافيا ودورها في التخطيط للتنمية في ليبيا"** احتوى على عديد البحوث التي شَملت الجوانب الطبيعية، والبشرية، ودراسة الموارد التي يجب أن يخطط لها، للشروع في تنمية محلية ووطنية، تسهم في استغلال الموارد الطبيعية والبشرية ، بشكل مثالي يهدف إلى الحفاظ على الموارد وتلْبية حاجات الأجيال الحالية، والقادمة، أو ما يعرف بالتنمية المستدامة.

إنَّ الدور الذي تلعبه الجمعيات العلمية هام جداً في حشد الباحثين، والخبراء، وإقحامهم في البحث العلمي، والأخذ بيد صغار الباحثين، وإرشادهم إلى أُصول البحث العلمي وتطبيقاته المختلفة في كافة العلوم، بالتعاون مع الجامعات، التي تعد بيت خبره

وحاضنة لكل الباحثين، والخبراء وجمعياتهم العلمية، التي من بينها الجمعية الجغرافية الليبية التي نعتز بالشراكة معها والتعاون في كل المجالات.

وفي الوقت الذي ننشر فيه أكثر من ستة وعشرون بحثا علمياً بالاشتراك مع الجمعية الجغرافية يحذونا الأمل في أن تجد هذه البحوث طريقها للتنفيذ، من خلال أدوات التنفيذ المحلية والوطنية التي يجب أن تكون في مستوى المسئولية، من خلال تبني طموحات السكان وتطلعاتهم المستقبلية عن طريق التنمية، وذلك بالتخطيط السليم، والجيد الذي يتفهم الواقع، ويستشرق المستقبل وفق معطيات علمية مبنية على بيانات موثوق بها، و أدوات بحث علمي متطورة تواكب العصر.

نشكر اللجنة الإدارية للجمعية الجغرافية الليبية، وفرعها بالمنطقة الوسطى، واللجنة العلمية واللجنة التحضيرية للمؤتمر، وكافة الجهات التي أسهمت في الإعداد لهذا المؤتمر العلمي، إلى أن اكتمل بنشر بحوثه العلمية في العدد الخامس لمجلة الجمعية الجغرافية الليبية وفق الأصول العلمية المتعرف عليها .

وفقكم الله ونتمنى التوفيق ودوام الصحة والعافية للجميع، وخدمة بلادنا العزيزة في كافة المجالات .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أ. د. أحمد فرج محجوب

رئيس جامعة سرت

كلمة رئيس الجمعية الجُغرافية الليبية

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمُرسلين

يسر الجمعية الجغرافية الليبية أن تضع بين أيدي القارئ الكريم أعمال بحوث المؤتمر الجغرافي الخامس عشر، الذي عقد في رحاب جامعة سرت يوم 2020/12/22م. وحتى لا يمضي الوقت سدى، ولا يضيع حق الباحث من دون أن يرى عصارة ذهنه منشورة ومطبوعة وموزعة في هكذا صفحات علمية فقد اتُّفق مع جامعة سرت على أن تَنشر هذه البحوث إلكترونيا.

إن الجمعية الجغرافية الليبية (**عميد الجمعيات العلمية في ليبيا**) إيماناً والتزاما منها بدورها الطليعي الذي تضطلع به، تحتاج إلى حشد أوفر نصيبا من الاهتمام، لما يعول عليها في ربط الدراسات بالحياة العملية من خلال البحوث الجغرافية المتخصصة التي تترجم طُموحاتنا العلمية المكملة والضرورية لمواكبة التطور والتكيف مع عالم اليوم المتميز بالتقدم الهائل في شتى فروع ومجالات العلم والمعرفة والتقنية، وهو بلا شك دور قيادي يستوجب إيجاد الترابط بين العلوم والتقنية، وأن تُحول الدراسات النظرية إلى مهارات تطبيقية، مع النزوع إلى الإبداع والتعلق بالقيم والمثل العليا. وفي ذلك تمكين للحضارة الإنسانية من الثراء والخصوبة والتنوع.

هذا وتجتاز الجمعية الجغرافية الليبية في السنوات الأخيرة مرحلة من أصعب وأدق المراحل التي مرت بها منذ تأسيسها، وذلك انعكاسا لما تمر به بلادنا الحبيبة من أزمات ومشكلات مصدرها إما الداخل أو الخارج. الأمل في الدعاء إلى الله جل جلاله أن يغيِّر الحال إلى غد أفضل ليتمكن كُل ليبي وليبية ومقيم من العيش في رغد وسعادة وأمن وحرية، لتكون ليبيا في بداية هذا القرن جاذبة للمستثمر لقبض الريع، لا لقبض الريح كما قدر لها في بدايات القرن الماضي أن تكون جاذبة للمستعمر لا المستثمر.

تأثرت الجمعية الجغرافية الليبية (**عميد الجمعيات العلمية في ليبيا**) أيما تأثير سلبي بما وصلت إليه أمور البلاد شأنها في ذلك شأن المؤسسات والهيئات والجمعيات الليبية المناظرة،

ولكنها واصلت مسيرتها في دروب غير ممهدة وطُرق غير معبدة للوصول إلى حل كُل المشكلات التي وقفت وقد تقف حائلاً دون تطبيق ما أعدته من برامج محسوبة زمناً وكماً وكيفاً، وذلك بفضل الله ثم بعزيمة مجلس الإدارة الرشيدة، وتصميم أعضاء الجمعية من الجغرافيين أصحاب القدح المعلا الذين هم كالغيث أينما وقع نفع.

إن طموح الجمعية الجغرافية الليبية لا يتوقف، فالمحاولات جارية لمواصلة النشاطات العلمية والمؤتمرات الجغرافية المعتادة والتي يشتاق الجغرافي إلى أن يلتئم فيها الشمل مجدداً وتتنوع فيها البحوث العلمية الهادفة، وتتجدد فيها المناقشات البحثية والملتقيات الجغرافية.

لا يفوت رئيس وأعضاء مجلس إدارة الجمعية الجغرافية الليبية التوجّه بالشكر والامتنان المقرون بالعرفان إلى جامعة سرت بكافة كلياتها وإداراتها على استضافتها أعمال المؤتمر الجغرافي الخامس عشر، وهي الاستضافة الثالثة لأعمال هذه الجمعية، حيث استضافت الجامعة المؤتمر الخامس سنة 1998م والمؤتمر الرابع عشر سنة 2013م، وبذلك تتربع هذه الجامعة على قمة الجامعات الليبية التي استضافت المؤتمرات العلمية لهذه الجمعية، كما نتقدم بالشكر إلى جميع الملاك التدريسي في أقسام الجغرافيا في الجامعات الليبية التي استضافت أو تنوي استضافة مداولات أعمال الجمعية العمومية للجمعية الجغرافية الليبية بالتزامن مع انعقاد الملتقيات الجغرافية الحولية لاحقاً. والشكر موصول إلى جميع من أسهم في مؤازرة الجمعية الجغرافي الليبية الفتية. الأمل وطيد أن يستمر هذا التفاعل الراشد والمؤازرة المندوحة والمرجوة لهذه الجمعية الجغرافية الليبية (**عميد الجمعيات العلمية في ليبيا**) حتى تتمكن من مواصلة رسالتها المنوطة بها.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام المقرون بتحية الإسلام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أ.د. منصور محمد الكيخيا

رئيس الجمعية الجغرافية الليبية

بنغازي في يوم الثلاثاء 02 ربيع الثاني 1442هـ

الموافق 17 نوفمبر 2020م.

كلمة رئيس اللجنة العلمية للمؤتمر

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الانبياء والمرسلين

الإخوة :

أ.د. أحمد فرج المحجوب. رئيس جامعة سرت

د.عبد السلام محمد عبد القادر. وكيل الجامعة للشؤون العلمية والمشرف العام على المؤتمر

د. عبد الله محمد أمهلهل. الكاتب العام للجامعة ورئيس اللجنة التحضيرية

د. فرحة مفتاح عبدالله. عميد كلية الآداب وعضو اللجنة التحضرية

د. حسين مسعود أبومدينة. رئيس قسم الجغرافيا وعضو اللجنة التحضرية

الإخوة والأخوات الحضور والمشاركين عن طريق تطبيق (Google Meet)

في البداية نقول "من لا يشكر الناس لا يشكر الله" وفي هذا السياق يكون لزاماً علينا نحن أعضاء اللجنة الإدارية للجمعية الجغرافية الليبية أن نتقدم بخالص الشكر والتقدير والعرفان إلى جامعة سرت والقائمين عليها من رئيسها ووكلائها وموظفيها وأساتذتها وعميد كلية الآداب ورئيس قسم الجغرافيا على ترحيبهم وإستضافتهم لملتقانا الجغرافي هذا في ربوعها، وهذا ليس بغريب عليها فقد سبق وأن احتضنت هذه الجامعة الموقرة الملتقى الجغرافي الخامس في عام 1998م والملتقي الجغرافي الرابع عشر في عام 2013م، وها هي اليوم تحتضن ملتقانا الجغرافي الخامس عشر الذي كان من المفترض انعقاده في رحابها خلال الفترة 20 – 21 نوفمبر 2019م، وحالت بعض الظروف دون إنعقاده في موعده، وتأجيله إلى أن وفقنا الله في انعقاده في هذا اليوم بتنظيم وإشراف قسم الجغرافيا بالتعاون مع الجمعية الجغرافية الليبية تحت شعار "الجغرافيا ودورها في التخطيط للتنمية" متضمناً ثلاثة محاور:

1. المحور الطبيعي والبيئي: وتضمن دراسات لأهم الموارد الطبيعية والظروف المناخية وتنمية الساحل الليبي، والمشاكل البيئية.
2. المحور البشري: وتضمن دراسات تتعلق بتنمية القرى والمدن، السكان، الهجرة، صناعة السياحة والزراعة والصناعة.

3. المحور التقني: وأشتمل على دراسات تبرز أهمية استخدام نظم المعلومات الجغرافية والإستشعار عن بعد وتطبيقاتها في الكشف عن الموارد الطبيعية وفي مجال التخطيط السليم للخدمات، وفي مجال الكوارث البيئية وإدارتها والتخفيف من آثارها.

يكون لزاما علينا أيضاً أن نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الإخوة والأخوات أعضاء اللجان العلمية و التحضيرية والإعلامية المشرفة على هذا الملتقى على ما بذلوه من جهد لانعقاد هذا الملتقى، كما نشكر سعيهم الحثيث لنجاحه وتذليل الصعاب لتحقيق أهدافه.

إن ما تجدر الإشارة إليه أن اللجنة العلمية المكلفة بدأت عملها يوم الثلاثاء الموافق 30 يونيو 2019م وحتى يوم الثلاثاء الموافق 5 نوفمبر 2019م، وتم خلال هذه الفترة استقبال (285) مراسلة عبر البريد الإلكتروني، وفي المقابل قامت اللجنة العلمية بمخاطبة ذوي العلاقة بحوالي (350) مراسلة عبر بريدها الإلكتروني.

استقبلت اللجنة العلمية حوالي (40)بحثاً وتم تحكيمها عن طريق نخبة من الأساتذة بلغ عددهم (37) أستاذاً من مختلف الجامعات الليبية ترتبط تخصصات كل منهم بالبحوث التي أُحيلت إليهم لتقييمها؛ وبناء على ذلك تم قبول (27) بحثاً.

وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن اللجنة العلمية اتخذت سياقاً علمياً لم يتم إتخاذه سابقاً متمثلاً في إعادة كل بحث للمقيم السري الذي قام بتقييمه بهدف التأكد من قيام الباحث بإجراء التعديلات المطلوبة، حتى أن بعض البحوث أُعيدت لمقيمين لمراجعتها أربع مرات لضمان جودتها، ولكن للأسف لوحظ أن بعض الباحثين اعترضوا على إجراء التعديلات التي طُلبت منهم لسبب أو لآخر، ورغم ثقة اللجنة العلمية في اختيارها لكل مقيم سري ولإزالة سوء الفهم أُرسلت هذه البحوث بصورتها الأصلية لمقيمين آخرين وكانت نتيجة التقييم من المقيم الثاني مطابقة لما أشار إليه المقيم الأول، وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدل على كفاءة المقيمين ومصداقيتهم، فلهم منا كل التقدير والعرفان على حسن تعاونهم.

وأخيراً وليس بآخر، فإن اللجنة العلمية لا تدعي الكمال للبحوث التي تم تقييمها واختيارها، فالكمال لله وحده، ولكن كفانا أن نقول إن المشاركين الذين قُبلت بحوثهم قدموا ما استطاعوا من دراسات ونتائج وتوصيات إلى ذوي العلاقة للاستفادة منها، كما تفتح لهم آفاقاً جديدة لإجراء بحوث ودراسات مستقبلية.

الإخوة والأخوات الحضور والمشاركين:

في الختام يكون لزاماً علينا أن نترحم على أرواح من قدموا لنا يد المساعدة في ملتقياتنا الجغرافية السابقة ونخص بالذكر المرحوم **أ.د. موسى محمد موسى** الذي كان رئيساً لجامعة سرت خلال احتضانها لملتقانا الجغرافي الرابع عشر، وكذلك زملاءنا من الجغرافيين الذين وافتهم المنية هذه السنة وخلال السنوات الماضية ونخص منهم بالذكر المرحوم **أ.د. الهادي مصطفى أبولقمة** أحد المؤسسين الأوائل للجمعية الجغرافية الليبية ورئيسها لسنوات طويلة، وندعو الله أن يتقبلهم جميعاً بواسع رحمته ويجازيهم عنا خير الجزاء، وفي الوقت نفسه ندعو الله أن يمن بالشفاء العاجل للأستاذ الدكتور محمد المبروك المهدوي الذي لم يتغيب عن ملتقيات الجمعية الجغرافية السابقة، وكذلك كل من ألم به داء شفاء لا يغادر سقماً.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أ.د. مفتاح على دخيل

نائب رئيس اللجنة الإدارية للجمعية الجغرافية الليبية

ورئيس اللجنة العلمية للمؤتمر

الظروف الجغرافية وانعكاسها على دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة بالمناطق الصحراوية وشبه الصحراوية
(دراسة جغرافية لنماذج الإدارة المحلية في بعض الدول العربية)

د. عبد السلام محمد الحاج
قسم الجغرافيا/ كلية التربية/جامعة بني وليد

ملخص البحث:

مع نهاية القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة، اتجهت أنظار المخططين، والمهتمين، وصنّاع السياسات الاقتصادية إلى التنمية المستدامة كإطار سليم، لكل البرامج التطويرية في المجتمعات بمختلف ثقافاتها؛ وذلك لما يضمنه هذا الإطار من محافظة على البيئة، ومحافظة على حقوق الأجيال القادمة، مع استمرارية الأداء المحكم المتوازن؛ ولذلك توسعت الدراسات والأبحاث في إيجاد صورة مثالية لهذا الإطار، تفي بالغرض وتحقق المطلوب، وتأسيساً على هذه الجهود برزت فكرة الاعتماد على الإدارة المحلية، كأداة منفذة للبرامج التنموية المستدامة، وضابطة لأداء المؤسسات المعنية بهذا التنفيذ، ومن هنا كانت الانطلاقات الأولى لتحقيق التنمية المستدامة، التي تبدأ من الإدارات المحلية الفاعلة، واتساقاً مع ذلك؛ بذلت جهود حثيثة بغية صياغة الشكل الأمثل لهذه الإدارة، من حيث البناء المؤسسي، والصيغ التفاعلية التي تربطها بالوسط البشري، الذي تعمل به، والظروف الجغرافية التي تتأثر بها، وفي الدول ذات الطبيعة الصحراوية تعاني المناطق النائية من الكثير من القصور الخدماتي والتخلف الاقتصادي يبدو هذا الاتجاه ملّحاً، فركزت الدراسات على رصد الدور المنوط بهذه الإدارات المحلية؛ ولذلك برزت تساؤلات عدة تحتاج إلى الكثير من الجهود للإجابة عليها، لعلَّ أهمها: **ما الدور المناط بالإدارة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة ؟ وما نوع البرامج التي ينبغي تنفيذها؟ وكيف يمكن رسم الصيغ المثلى لأداء الإدارات المحلية في الخطط طويلة الأجل؟ وما انعكاس الظروف الجغرافية على كل ذلك؟** وتهدف الإجابة على هذه التساؤلات إلى رسم ملامح الإدارة المحلية الفاعلة، التي بإمكانها تحقيق التنمية المستدامة في المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية، كذلك الإشارة إلى البرامج الأكثر جدوى في تحقيق التنمية المستدامة بهذه المناطق، وتحديد الخطوات الواجب إتباعها؛ لتفعيل الإدارة المحلية خلال الخطط التنموية طويلة الأجل، ولتحقيق هذه الأهداف يبرز منهج دراسة الحالة كمنهج شمولي، والذي يعتمد بشكل رئيس على المنهج الوصفي والمنهج الاستقرائي.

مقدمة:

برزت التنمية المستدامة كإطار مثالي للبرامج التنموية؛ لما لها من ديناميكية واقعية واستشراف مستقبلي، وبدأت الدول تؤسس برامجها و مشاريعها التطويرية على الأسس، التي أرستها التنمية المستدامة منذ بلورة مفهومها في تقرير لجنة بروندتلاند، الموسوم بالعنوان (مستقبلنا المشترك) في العام 1987م، والتي تمثلت في مرتكزاتها الأساسية الأربع، وهي الاستدامة والمشاركة الشعبية والبناء المؤسسي والأطر القانونية، ولذلك بدأ العمل على بناء هياكل حقيقية فاعلة يقع على كاهلها تنفيذ البرامج التنموية، بعيداً عن تسلط المركزية، فكانت الإدارة المحلية هي البديل الأمثل لسطوة الحكومة المركزية، وأصبحت هي أداة التنمية الرئيسة في كثير من الدول المتقدمة والآخذة بأسباب النمو؛ لأنها الأقرب لأصحاب المصلحة الحقيقية في البرامج التنموية، وهي الأكثر فهماً واستيعاباً لمتطلبات السكان، وقدرات المناطق التي يقطنونها، وتأسيساً على ذلك؛ أولت الخطط التنموية بمختلف مستوياتها اهتماماً كبيراً بالإدارة المحلية، باعتبارها الأداة التنفيذية لكل البرامج التشغيلية المراد تنفيذها، سواء كانت هذه البرامج على المدى القصير أم المتوسط أم الطويل.

مشكلة البحث:

حين يؤكد أغلب المهتمين بالدراسات التنموية، أن التنمية المستدامة كخيار استراتيجي لتطوير المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية لا يمكن أن تقوم به الحكومات بشكل مركزي؛ لأنَّ المركزية في كثير من دول العالم أثبتت إخفاقها في تنفيذ البرامج التطويرية عندها، لا مناص من الاهتمام بالإدارة المحلية، وإسناد هذا الأمر لها، وهنا تبرز تساؤلات مهمة مفادها:

- ما الدور المناط بالإدارة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة ؟
- ما نوع البرامج التي ينبغي تنفيذها ؟
- كيف يمكن رسم الصيغ المثلى لأداء الإدارات المحلية في الخطط طويلة الأجل ؟
- ما انعكاس الظروف الجغرافية على أداء الإدارة المحلية وإسهامها في تحقيق التنمية المستدامة ؟

فرضيات البحث:

- الإدارة المحلية هي الإطار الأمثل لإعداد برامج التنمية المستدامة و تنفيذها .
- البرنامج التنموي المعدّ محلياً أكثر فاعلية من ذلك المعدّ بشكل مركزي .
- الإدارات المحلية قادرة على إعداد وتنفيذ البرامج التنموية المستدامة في الخطط طويلة الأجل.
- الظروف الجغرافية تضبط أداء الإدارات المحلية في المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية .

أهداف البحث :

يهدف هذا البحث إلى ما يأتي:-

- رسم ملامح الإدارة المحلية الفاعلة التي بإمكانها تحقيق التنمية المستدامة في المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية .
- إبراز دور الإدارة المحلية كعنصر فاعل في تحقيق التنمية المستدامة .
- الإشارة إلى البرامج الأكثر جدوى في تحقيق التنمية المستدامة بهذه المناطق .
- تحديد الخطوات الواجب إتباعها؛ لتفعيل الإدارة خلال الخطط التنموية طويلة الأجل .
- رصد بعض التجارب في الدولة العربية؛ لإبراز الجوانب الإيجابية فيها، والاستفادة منها في صياغة أنموذج فاعل للإدارة المحلية في المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية .

منهجية البحث:

تضبط الدراسات التطبيقية بمنهجية محددة؛ وذلك لضمان تسلسل الأفكار وانسيابيتها؛ بحيث يسهل متابعتها واستيعابها، والوصول إلى النتائج المرجوة، وفي الدراسات المتعلقة بالتنمية المستدامة تتداخل المناهج بعضها مع بعض، ولا يمكن الاعتماد على منهج واحد في بلورة الفكرة الرئيسة للبحث؛ ولذلك تختلف المناهج المستخدمة من قبل الباحثين من بحث إلى آخر، وفي هذا البحث يعتمد على المنهج الوصفي التحليلي؛ لوصف الواقع المعاش للإدارات المحلية، وعلى المنهج الاستقرائي؛ لاستشراف المستقبل .

مفهوم الإدارة المحلية:

تشير الدراسات التاريخية إلى أن إدارة شؤون التجمعات السكانية قديمة جداً، حيث ورد في التاريخ الفرعوني أن الملك مينا عندما وحد مدن وادي النيل القديمة، كانت تدار من قبل عشرة كبار منتخبين، يرأسهم حاكم المدينة، ويضطلعون بإدارة شؤون العامة في مختلف مناحي الحياة، وشبيه هذه الإدارة ظهرت في الهند، وفي جرمة القديمة في ليبيا، وفي العهد الروماني، ومن ثمَّ العهد الإسلامي، الذي عرف نظام الولاة، إلى أن قام المواطنون في بريطانيا في بدايات القرن التاسع عشر، وتحديداً في العام 1835م بانتخاب ممثلين لهم في مجالس تنفيذية، تدير شئونهم، وسبقه قانون الإصلاح في العام 1832م، والذي يعدُّ أول تشريع ينظم الإدارة المحلية في العالم، وهذا تزامن مع ما قام به الفرنسيون، الذين شكلوا مجالس تنفيذية لمدنهم في العام 1833م، ولم تعطَ لها أحقية إصدار القرارات الإدارية إلا في العام 1884م[1]، وتعددت تعريفات الإدارة المحلية بتعدد تخصص وتوجهات الباحثين والمفكرين، الذين تناولوها بالبحث والتحليل، مع أنهم يتفقون على المبادئ الرئيسة التي يرتكز عليها مفهومها بشكل عام، ومن أشهر من كتب فيها البريطاني كرام مودي، الذي عرَّفها بأنها (مجلس تتركز فيه الوحدة المحلي، ويكون عرضة للمسئولية السياسية، أمام الناخبين سكان الوحدة المحلية، ويعدُّ مكملاً لأجهزة الدولة، في حين يعرفها العطّار بأنها: توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية وهيئات محلية أو منتخبة، تباشر اختصاصاتها تحت إشراف الحكومة، ومتابعتها[2]، كما يمكن تعريفها :بأنها السياسات والبرامج، التي تتم وفق توجهات عامة؛ لإحداث تغيير مرغوب فيه في المجتمعات المحلية؛ بغي رفع مستوى المعيشة، وتحسين نظام توزيع الدخول[3]، كذلك تعرف بأنها ممارسة أو مباشرة سكان الوحدات الإقليمية المحلية شئونهم ومرافقهم بأنفسهم، عن طريق مجالس منتخبة، ويتولى المشرع منحها الشخصية الاعتبارية، والاستقلال المالي، والإداري لهذه الوحدات؛ حتى يتسنى لها ممارسة مهامها بصفة

(1) إسماعيل ياسين عبد الرزاق، الإدارة المحلية و متطلبات التنمية، رسالة ماجستير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن امهيدي، أم البواقي، 2013، ص 10.

(2) محمد محمود الطعامنة، نظم الإدارة المحلية النظم و الفلسفة والأهداف، بحث منشور، مقدم للملتقى الأول حول نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي، صلالة 18 – 20 أغسطس 2003م، سلطنة عمان، ص 8.

(3) بومامين طاشمة، الحكم الراشد و مشكل بناء القدرات الإدارة المحلية في الجزائر، ورقة عمل منشورة، ص2.

مستقلة عن الدولة، ويرتبط مفهوم الإدارة المحلي بمفهوم اللامركزية ارتباطاً وثيقاً، والتي تعني من المنظور الإداري: قيام الحكومة بنقل صلاحياتها في شئون التخطيط، وإدارة الموارد وتخصيصها من المركز إلى الوحدات المحلية في الميدان، أي: أنها أسلوباً من أساليب توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية، التي قد تكون منتخبة، وقد تكون معينة أو مزيجاً بين الاثنين، وفي كل الأحوال تحتفظ الحكومة المركزية بحق المراقبة والإشراف والتوجيه، وهي بالمجمل أسلوب في التنظيم، يعتمد على أساس توزيع السلطات بين الحكومة المركزية وهيئات محلية، مستقلة قانوناً، تعتمد على مشاركة السكان المحليين في إدارة مناطقهم، واللامركزية تعني تخلي الحكومة المركزية عن بعض مسئولياتها لصالح الهيئات المحلية[1]، ممَّا سبق يستخلص: إنَّ الإدارة المحلية: هي المرآة العاكسة؛ لانتهاج الدولة للنظام اللامركزي، وتزداد اللامركزية وضوحاً كلما كانت الإدارة المحلية أكثر فعالية وصلاحياتها أوسع، وتعتمد اعتماداً كلياً على مشاركة السكان في تنفيذ البرامج والأعمال، التي أسندتها الحكومة المركزية لهيئات الإدارة المحلية، وهذه المشاركة تعتبر الركيزة الأبرز للتنمية المستدامة .

هيكلية الإدارة المحلية:

يتوقف الأداء الناجع للإدارة المحلية في أي بلد على الهيكلية التي تعتمدها، وكلما تميزت هذه الهيكلية بالديناميكية والمرونة كانت أكثر تمكناً من أداء مهامها، وقدرةً على تنفيذ ما يتوجب عليها تنفيذه من برامج تنموية، وعند الحديث عن هيكلية الإدارة المحلية، يتبادر إلى الذهن البناء الهيكلي لمؤسساتها وتراتبيتها، من حيث التبعية وتفصيلاتها، من حيث الأقسام والإدارات والوحدات، وهذا البناء مع وجوده فعلاً في تبيان هيكلية الإدارة المحلية، إلاَّ أن الإطار المؤسسي في الإدارة المحلية الحديثة أوسع وأشمل من ذلك بكثير، فهو مع ما سبق ذكره يشمل أيضاً النظم الإدارية المتبعة، والأُطر التشريعية المعتمدة، ومع أن الأطر المؤسسية في الوطن العربي تكاد تكون متشابهة، إلاَّ أنها تختلف في بعض جزئياتها من دولة إلى أخرى، وتتعدد نماذج الإدارة المحلية حسب أسلوب البناء المتبع، وآلية عملها وعلاقتها بالسلطة المركزية، وأهم نماذج الإدارة المحلية ما يأتي:

(1) محمد محمود الطعامنة، مرجع سابق، ص 6.

- **النموذج الديمقراطي:**

يوصف نظام الإدارة المحلية بأنه نظام ديمقراطي؛ إذا كان قائماً على الانتخاب، ويتميز بالمرونة والديناميكية، ومساعدته لهياكل الدولة على الاستجابة السريعة لأي متغيرات مستجدة كالأزمات، كما يمتاز بالشفافية والوضوح والدقة، ويظهر في ثلاث صور حول العالم، هي: الإدارة المباشرة في بعض البلديات الصغيرة في سويسرا، والأبرشيات في بريطانيا، والبلديات الريفية في الولايات المتحدة الأمريكية، والثانية، وهي: الإدارة شبه المباشرة، والتي تكون في أجهزة تمثيلية للوحدات المحلية، ويظهر هو الآخر في سويسرا، والولايات المتحدة، والكثير من دول أوروبا، أما الصورة الثالثة، فهي الإدارة التمثيلية، أو اللامركزية المجتمعية، وتتمثل في: نقل سلطة القرار من الحكومة المركزية إلى المجالس المحلية المنتخبة، وهذا النظام هو الأكثر انتشاراً حول العالم، حيث تدار الشئون المحلية عن طريق أجهزة منتخبة شعبياً .

- **النموذج الأرستقراطي:**

هو نموذج بيروقراطي لا مركزي، ويعتمد في إدارة الشئون المحلية على عدد قليل من الأعضاء، الذين لديهم من الثروة والمكانة الاجتماعية أو السياسية ،ما يؤهلهم للقيام بهذا الدور ، كالأمراء في الممالك والإقطاعيين والعائلات الحاكمة محلياً، كالملوك المحليين في أفريقيا، أو المهراجا في الهند، وتحتكر هذه المجموعات السلطة المحلية، وإدارة الشئون المحلية لسنوات طويلة قد تصل إلى عقود من الزمن، وهذا النموذج لا يلقي بالاً لعامة الشعب ولا لمطالبهم، ويعمل القائمون عليه حسب قناعاتهم وأمزجتهم .

- **النموذج الدكتاتوري:**

وهذا النموذج قديم جداً ولا يزال متبعاً في كثير من دول العالم، ويتميز بأن تعيين القائمين على الإدارة المحلية يتم عن طريق الحكومة المركزية، سواء بأسلوب المسابقات التنافسية بين المتعينين، أو بتقدير السلطات المركزية، وفق اشتراطات ومعايير معينة تحددها، ويأتي الولاء في مقدمتها، وعمل هؤلاء المتعينين لا يشترط فيه مدة محددة، فقد تبقى السلطة المحلية المعينة لعقود، وقد تستبدل بسلطة أخرى كانت تمارس مهامها في منطقة أخرى، وقد تكون هذه السلطة ممثلة في الفرد، كالأمير أو رئيس البلدية أو الوالي أو المحافظ، وقد تكون

ممثلة في مجالس أو لجان، معيَّنة من قبل السلطة المركزية، وهي أفضل من السلطوية الفردية[1].

وبالتمعن في الإدارات المحلية في الوطن العربي، يلاحظ أنها تأخذ صوراً متعددة، منها ما يمكن وصفه بأنه ديمقراطي، والآخر أرستقراطي، وقد يوجد حتى النظام الدكتاتوري، وهذه النماذج يمكن رصدها من خلال التعرف على هياكل الإدارات المحلية، وهي كما يأتي :

نماذج الإدارة المحلية في بعض دول الوطن العربي:

دولة ليبيا:

لم تتبع الإدارة المحلية في ليبيا سياقاً واحداً فيما بعد استقلالها في العام 1951م؛ بل تدرجت من النظام الدكتاتوري إلى النظام الديمقراطي، في حين لم تعرف النظام الأرستقراطي نهائياً، وبتتبع تاريخ الإدارة المحلية في ليبيا، يلاحظ أن الخريطة الإدارية والسياسية لليبيا تغيرت عبر التاريخ أكثر من مرة؛ ممَّا جعل مساحتها غير مستقرة طوال الفترات السابقة، بل كانت تتسع أحياناً، وتتقلص في أحيان أخرى، ولم تستقر إلاَّ بعد استقلالها في سنة 1951م، جدول رقم (1)، إلاَّ أنها ظلت في تغيرات إدارية من حين إلى آخر، فمع بداية الدولة الحديثة ظهرت الدولة الليبية على هيئة دولة فيدرالية، تضم ثلاث ولايات، هي طرابلس وبرقة وفزان، وكل ولاية تضم وحدات إدارية أقل، كالمقاطعة والقائمقامية والمتصرفية والمديرية والبلدية، وكانت لكل ولاية ظروفها الخاصة بها، من حيث المساحة، وعدد السكان، والحياة الاجتماعية.

جدول (1) التوزيع العددي للأقسام والوحدات الإدارية بالولايات الليبية (1951 – 1963م).

الولاية	المقاطعة	القائمقامية	البلدية	المتصرفية	المديرية
طرابلس	5	20	21	16	79
برقة	-	-	6	7	7
فزان	-	-	1	6	28
المجموع	5	20	28	29	114

المصدر: الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، التقرير الوطني للتنمية البشرية 2000م، ص 80.

من خلال الجدول يتضح أن ولاية طرابلس تتكون من 5 مقاطعات، و 20 قائمقامية، في حين لم تكن هذه المسميات موجودة في برقة و فزان، و وزعت المديريات على

(1) إسماعيل ياسين عبد الرزاق، مرجع سابق، ص ص 65 – 71.

أساس اجتماعي محض، فكل مكون اجتماعي كان ينضوي تحت مديرية، أما المتصرفيات والبلديات فقد كانت إدارية خدمية ..

كما يلاحظ أن الدولة قسمت إلى وحدات إدارية خدمية، على أساس اجتماعي إلى مديريات، وعلى أساس إداري خدمي إلى متصرفيات تتبع بلديات، وبالتالي كانت المتصرفيات والمديريات هي الوحدات الخدمية الأصغر، والتي يتعامل معها المواطن بشكل مباشر، في حين كانت سلطات البلدية والولاية تقدم خدماتها بشكل غير مباشر، وفي العام 1963م توحدت الدولة الليبية؛ لتضم 13 محافظة، هي: (طرابلس، بنغازي، سبها، مصراتة، الخمس، البيضاء، غريان، الزاوية، درنة، أوباري)، وأبقت على توزيع المديريات والمتصرفيات، واستمر هذا التقسيم إلى ما بعد قيام الجمهورية في العام 1969م؛ ليقلص العدد إلى عشر محافظات، هي: (طرابلس، بنغازي، غريان، الزاوية، الخمس، مصراتة، الجبل الأخضر، درنة، الخليج، سبها)، وفي العام 1975م ألغي نظام المحافظات؛ ليحل محله نظام البلديات، التي تتبعها فروع بلدية ومحلات، تدار بلجان محلية؛ وذلك بغية التقليل من المركزية، وتقريب دائرة الخدمة للمواطن، والقليل من حلقاتها ومستوياتها، وبعد هذا التقسيم لم تستقر الدولة على تقسيم إداري واحد؛ مما خلق بعض التخبط والفوضى في انسيابية الكثير من الخدمات، التي تقدمها أو تشرف عليها الدولة، وتعقدت الكثير من الإجراءات الخدمية، والتي انعكست على المراكز والمؤسسات الخدمية التي تعرضت للإهمال؛ مما أدى إلى تدني أدائها الخدمي، وهذا يمكن ملاحظته من خلال النظر في توزيع الأقسام الإدارية، الذي تحول من 10 محافظات إلى 13 منطقة جغرافية تضم 340 مؤتمراً شعبياً في العام 1993م، ليتغير مرة أخرى في العام 1998م، ليتحول إلى 31 شعبية تضم 415 مؤتمراً شعبياً[1]، واستمرت التغيرات إلى حين صدور قرار المؤتمر الوطني في 2013م، القاضي بتسمية البلديات، وكان عدد البلديات 90 بلدية، ارتفع عددها إلى 99 ثم 103 بلدية، وهذا التغير في أعداد الوحدات الإدارية كان نتاجاً لعدد من العوامل الاجتماعية والسياسية والأمنية، وانعكس سلباً على الخدمات وخطط التطوير طيلة الفترات السابقة؛ الأمر الذي يدعو إلى اعتماد معايير واضحة؛ لتحديد الوحدات الإدارية بمختلف مستوياتها، مع مراعاة الجوانب الاجتماعية

(1) الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، التقرير الوطني للتنمية البشرية 2002م، ص 80.

والاقتصادية والأمنية في هذا التحديد، مع ضرورة إجراء دراسات مستفيضة على الهيكل العام للدولة، ورسم خارطة للتقسيم الإداري، تراعي كل العوامل و الظروف، والهيكلية المعتمدة من خلال هذا القانون تشكلت هرمياً من القاعدة التي تمثل المحلات إلى أعلى الهرم، المتمثل في المجلس الأعلى للإدارة المحلية، مروراً بالفرع البلدي والبلدية والمحافظة .

المملكة العربية السعودية:

مع البدايات الأولى للدولة السعودية الحديثة أخذت على عاتقها تأسيس إدارات محلية فاعلة؛ تهدف إلى إيصال الخدمات للمواطنين في أماكن سكناهم، وبتتبع تاريخ الإدارة المحلية في المملكة يتبين أن العام 1951م، الذي تأسس فيه مجلس الوزراء والعام 1954م، الذي نقلت فيه الوزارات إلى العاصمة الرياض كانت الانطلاقة الفعلية للإدارة المحلية، والتي اضطلعت بتقديم الخدمات للمواطن، والتي تمثلت في الخدمات البلدية والكهرباء والمياه والهاتف، وفي العام 1961م أُعتمد نظام المقاطعات، الذي يعد تحولاً مهماً في شكل الإدارة المحلية، التي أخذت صورة النموذج الأرستقراطي بتكليف بعض الأمراء بإدارة الشئون المحلية، وأُعطيت لهم صلاحيات واسعة، دون الرجوع إلى الحكومة المركزية في بعض الأحيان، وبتصنيف النمط السعودي في الإدارة المحلية يلاحظ أنها مزيج بين النموذج الأرستقراطي والنموذج الديكتاتوري، الذي يعتمد التعيين وفق ضوابط واشتراطات محددة، دون استثناء لأي أحد، وإتباع معيار الكفاءة كاشتراط أساسي، مع أن هذه الاشتراط متفاوت في التقييم من زمن لآخر، ومن مكان إلى آخر، وحسب الظروف والمستجدات، التي قد تطرأ من وقت لآخر، وعلى مستوى الإمارة تعمل الإدارة المحلية بشكل تراتبي .

وبالنظر للهيكل التنظيمي للإدارة المحلية بالمملكة، يتضح أنها تنقسم إلى (14) منطقة (إمارة رئيسة)، تتبعها إمارات فرعية في المدن والمناطق، يبلغ عددها (306) إمارة، والمدن والبلديات الكبرى عددها (6) وبلديات المناطق (8)، والبلديات الصغيرة (103)، والمجمعات القروية (45)[1]. يلاحظ من خلال هذا الهيكل التنظيمي، أنَّ هناك تدرج في الصلاحيات والتبعية، فالإمارات الفرعية تتبع إمارات أكبر وهي المناطق، والمدن والبلديات

(1) محمد نصر مهنا، بعض مظاهر التجربة السعودية في الإدارة المحلية، المؤتمر العربي الثاني عن الإدارة المحلية، القاهرة، 3 – 5 مايو 2004م، ص ص 14 – 15.

الكبرى تتبعها بلديات أصغر، والتي بدورها تتبعها تجمعات قروية؛ ممَّا يخلق حالة من التناغم في صياغة القرار وتنفيذه ومراقبة هذا التنفيذ ومتابعته، ولذلك فمعظم القرارات والسياسات المحلية تصدر من الأجهزة المركزية . وإن منح أمراء المناطق صلاحيات واسعة في تقرير بعض السياسات واتخاذ بعض القرارات؛ مما انعكس على الإدارة المحلية بشكل سلبي، ومما تجدر الإشارة إليه هو أن الإدارة المركزية وإن اتصفت بالمركزية إلا أن انتماء المسئولين للمناطق، التي يديرون شئونها المحلية قلل من حدة هذه المركزية، وذلك لاقتراب هؤلاء المسئولين من سكان هذه المناطق ومعرفتهم الدقيقة لمشاكل مناطقهم واحتياجاتها، ولضمان انسيابية عمل الإدارة المحلية داخل المملكة حدد نظام المناطق الصادر في 1990م، بموجب الأمر الملكي رقم أ/92، والمعدل بالأمر الملكي رقم أ /21، الصادر في 1992م ثلاث عشرة إمارة (منطقة)، و كل إمارة تتكون من محافظات وعدد من المراكز فئة (أ)، ومراكز فئة (ب) حيث أُخذ في الاعتبار عند التقسيم الإداري للمملكة الأوضاع السكانية والتوزيع الحضري والظروف الجغرافية والأمنية وخطوط المواصلات وظروف البيئة والمكانة التاريخية، واشتمل النظام على توحيد الوظائف والوحدات والمسميات الإدارية، والمستويات الوظيفية للمسئولين في الإمارات والمحافظات والمراكز، وما يتمتع به كل منهم من صلاحيات[1].

جمهورية مصر العربية:

تَعدُّ جمهورية مصر العربية من أوائل الدول النامية التي تبنت نظام البلديات في العام 1866م، بصدور المرسوم الذي أصدره الخديوي إسماعيل القاضي بإنشاء مجلس نيابي للبلاد ومجالس للمديريات، والذي يعدُّ البداية الأولى للإدارة المحلية في مصر، إلا أن البداية الحقيقية كانت في العام 1909م، حيث صدر القانون رقم 22، الذي أسس لنظام الإدارة المحلية ونص على أن لمجالس المديريات شخصية اعتبارية، ولها الحق في تصريف أمور المناطق وحدد اختصاصاتها وحقوقها، وأعطاها الحق في المطالبة بحقوق المناطق، وفي العام 1913م صدر القانون رقم 30، الذي نص على انتخاب المجالس ونظّم عمليات الانتخاب، وتوج كل ذلك بالحماية الدستورية لهذه المجالس، حيث ورد ذلك في دستور العام 1923م، فقد نصت

(1) عهود كارق محمد قلبمان وأخريات، أثر موازنات الإدارة المحلية لتحقيق الرؤية الوطنية 2030م، بحث منشور، جامعة الملك عبدالعزيز، 2017م، ص 55.

المادتين 132 و 133 على تشكيل جميع المجالس في البلديات والمديريات بالانتخاب، ومنحها اختصاصات تتعلق بالسياسات العامة محلياً، وألزمها بنشر ميزانياتها وفتح جلساتها أمام المواطنين[1]. وفي العام 1960م، صدر القانون رقم 24، الذي نص بشكل واضح وصريح على أن الإدارة المحلية هي نظام عمل قانوني لإدارة المجتمعات المحلية، وبمقتضاه نقلت تبعية كل من المديريات والبلديات من وزارتي الداخلية والشئون الاجتماعية على التوالي؛ ليكونا نواة الهيكل الوظيفي لوزارة الإدارة المحلية، وهذا القانون حدد هيكل الإدارة المحلية بثلاثة مستويات، وهي: (المحافظة – المدينة – القرية)، كما ينص على تشكيل مجلس مشترك من الكوادر التنفيذية والمنتخبين، يعين له رئيس تنفيذي، ويكون وكيله الذي يحل محله من المنتخبين شعبياً، وحددت بشكل واضح اختصاصات المجالس المكونة للإدارة المحلية، وفي سنة 1975م صدر القانون رقم 52، الذي فصل بين المجالس الشعبية واللجان التنفيذية، ونظّم انتخابات المجالس المحلية على كافة المستويات، وحدد المهام والاختصاصات بدقة، وأعطى وحدات الإدارة المحلية الاختصاص الأصيل في إنشاء وإدارة جميع المرافق الواقعة في دائرتها[2]، ومما سبق يتضح أن المخاض الطويل لولادة الإدارة المحلية أنتج نموذجاً ديمقراطياً في شكله الشعبي، دكتاتورياً في طبيعته التنفيذية، بل تعدى الأمر إلى تدخل السلطة السياسية في تعيين المحافظين ورؤساء المدن والمراكز، ومع ديمقراطيته لا يخرج عن السياسات العامة التي تقرها السلطة المركزية للدولة، كما أنه يخضع لرقابتها ومتابعتها، مما انعكس سلباً على أداء الإدارة المحلية بشكل عام؛ مما أدى إلى البطء الشديد في تنمية المجتمعات، و تفاقم الكثير من المشاكل البيئية والخدمية في القرى والمراكز العمرانية النائية، وبالنظر للتقسيم الإداري لمصر يلاحظ أنها تنقسم إلى 27 محافظة، ويتراوح عدد المستويات المحلية من مستويين اثنين وأربع مستويات، وذلك حسب طبيعة المحافظة، ففي المحافظات الحضرية مثل القاهرة والسويس هناك مستويين، هما: المحافظة والأحياء، أما باقي المحافظات ففيها أربع مستويات، هي: المحافظة والمركز والمدينة والقرية، ويبلغ عدد المراكز في مصر 183 مركزاً، وعدد المدن 221 مدينة، في حين بلغ عدد الأحياء 79 حي، وعدد القرى 4721 قرية، أما الكفور والنجوع

(1) محمد رضا رجب، الإدارة المحلية في مصر الواقع والآفاق، بحث منشور، شبكة المعلومات الدولية، ص 4.
(2) المرجع السابق، ص 5.

والعزب فقد بلغ عددها 26611[1]، ويلاحظ أن القطاعات تخرج من سلطات المحافظين وتتبع الوزارة مباشرة؛ مما يزيد من حدة المركزية، حيث أنه كلما اقتربت التبعية من القاعدة كانت الصلاحيات أوسع وبالتالي أكثر فاعلية.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية:

عانت الجزائر من تسلط الحكومة المركزية إبان الحكم العثماني والاحتلال الفرنسي، وكانت في أعتى صورها أثناء احتلال فرنسا للجزائر، حيث كانت تدار بأسلوب الهيمنة العسكرية المطلقة، ومع تحرير الجزائر في العام 1962م صدر المرسوم رقم 16 في مايو من العام التالي لعام التحرير، تمَّ بموجبه تقليص عدد البلديات إلى 632 بلدية، ولم يبق هذا العدد ثابتاً بل تغير أكثر من مرة، وحالياً قسمت الجزائر إلى 48 ولاية، تنقسم إلى 553 دائرة، و1541بلدية[2]، وتعتمد الجزائر البلدية كوحدة أساسية في التنظيم، تعلوها الدائرة ثم الولاية، متأثرة بالنظام الفرنسي المركزي والنظام اليوغسلافي المستقل، ويعد النموذج الجزائري نموذجاً ديمقراطياً بامتياز، إذ يعتمد في تعيين القيادات الإدارية على الاختيار المباشر، خاصة بعد صدور قانون الأحزاب بعد صدور الدستور في العام 1989م، والذي كان من ثماره قانون البلديات في العام 1990م، الذي أعطى للبلدية صفة الشخصية المعنوية، وأكد على أنْ تكون لها الأهلية القانونية لاكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات[3]، وبالتمعن في هيكلية المجلس البلدي يلاحظ التراتبية المحكمة في اتخاذ القرار الإداري في الإدارة المحلية الجزائرية.

التنمية المحلية المستدامة:

تَعرَّف التنمية المحلية بأنها عملية تغير حضاري محددة الأهداف، ومحسوبة التكاليف، ومدروسة الوسائل، ومتوقعة النتائج؛ ولذلك فهي مجموعة من السياسات والبرامج التي تتم وفق توجهات عامة؛ لإحداث تغيير مرغوب فيه من المجتمعات المحلية؛ بهدف رفع مستوى

(1) رضا فرحات، اللامركزية كأحد الآليات الرئيسية للإصلاح المؤسسي في المحليات، ورقة بحثية منشورة، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، 2017م، ص 9.

(2) موقع المعلومات ويكيبيديا، شبكة المعلومات الدولية.

(3) محمد خشمون، مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية ـ دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011م، ص145.

المعيشة للسكان، كما أنها تتلخص في مساعي الدول النامية؛ لتضييق فجوة التخلف بينها وبين الدول المتقدمة، وهي العملية التي بواسطتها تتضافر كل الجهود لأفراد المجتمع؛ بغية خلق ظروف اجتماعية واقتصادية مناسبة في المجتمعات المحلية، ومساعدتها على الاندماج في حياة المجتمع، والمساهمة في تقدمها بأقصى ما يمكن[1]، وتتفق أغلب التعريفات على أنها عملية تفاعلية جماعية وتكاملية لها أهداف إنمائية، تسعى إلى الرقي والنهوض بالمجتمعات في كل المجالات، وعلى كل المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية، وتشير أدبيات التنمية إلى أن العام 1956م هو عام انطلاق المفهوم الحديث للتنمية، والذي يؤكد على تضافر جهود المواطنين والحكومة؛ لتحسين أوضاع المجتمع، المتمثلة في الأحوال الاقتصادية والاجتماعية للسكان[2]، التنمية المحلية تأخذ صورا متعددة، فالانتقال من التخلف إلى التقدم المترتب على التغير في الهياكل الاقتصادية يعتبر تنمية اقتصادية، وارتفاع مستوى الرفاهية والتخلص من الأدران الاجتماعية؛ نتيجة لتحسن المستوى الاقتصادي يعد تنمية اجتماعية، أما توعية السكان ومساعدتهم على إدراك مشاكلهم وتنمية قدراتهم لمواجهة هذه المشكلات، فهذا ما يمكن تسميته بالتنمية السياسية، ويمكن إطلاق تسمية التنمية الإدارية على تطوير الجوانب الإدارية والتنظيمية؛ لكي تكون قادرة على القيام بمهامها وواجباتها الإدارية، ويتمحور هذا التطوير على تنمية قدرات الإنسان بالمقام الأول، وذلك من خلال إكسابه المعارف والعلوم اللازمة لذلك، وبالتالي يمكن تعريفها على أنها صميم البحث عن كيفية تطوير الأجزاء الأكثر تخلفاً في أقاليم الدولة، وخاصة المناطق الريفية والصحراوية، ولذلك فهي عملية تغيير جذري في هذه المناطق[3]، ونظراً لأهمية التنمية المحلية؛ فقد أصبحت مطلباً أساسياً لكل الدول الطامحة في النمو والنهوض بمجتمعاتها؛ لأن تحقيق التنمية الشاملة يمر عبر بوابة التنمية المحلية ويعتمد عليها بشكل كلي. ومن خلال ما تقدم يمكن

(1) عبدالرزاق مقري، مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1988م، ص 88

(2) مصطفى الجمل هشام، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر ـ دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006م، ص 213.

(3) زرقاوي رتيبة، إصلاح وتطوير منظومة الجماعات المحلية في الجزائر وأثره في التنمية واقع وآفاق 1990-2015م، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2015م، ص ص 15– 25.

القول: بأن التنمية المحلية تمتاز بأنها عملية تفاعل حركي ديناميكي مستمر ومتجدد، كما أنها عملية موجهة ومتعمدة وواعية تستهدف الأقاليم الفرعية داخل الدولة[1].

وبالربط بين مفهومي التنمية المحلية والتنمية المستدامة يلاحظ أنهما يقفان على قاعدة واحدة، تتمثل في المشاركة الشعبية في إحداث التنمية، ويمكن التأكيد على أن التنمية المستدامة هي الشكل المطور للتنمية المحلية، وهذا الشكل يعتمد التواصل والاستمرارية، وعدم المساومة على حقوق الأجيال القادمة، والحفاظ على البيئة

وتعرَّف التنمية المستدامة بأنها: التنمية التي تتسم بالاستقرار، وتمتلك عوامل التواصل[2]، ففي العام 1992م انتظم مؤتمر قمة الأرض في ريو دي جانيرو، حيث تمَّ فيه الربط بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة، وحدد فيه تعريف التنمية المستدامة بشكل واضح، حيث برز تعريفها في المبدأين الثالث والرابع من الإعلان الصادر عن هذا المؤتمر، وجاء في المبدأ الثالث أن التنمية المستدامة تعني ضرورة إنجاز الحق في التنمية، بحيث يتحقق على نحو متساوٍ الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل، وأشار المبدأ الرابع الذي أقره المؤتمر إلى أنه لكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل الحماية البيئية جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية، ولا يمكن التفكير بمعزل عنها[3]، و يمكن تعريفها من منظور جغرافي بأنها: (العمل على إيجاد البدائل المناسبة للموارد الناضبة؛ لسد احتياجات الجيل الحالي، وترك الفرصة مواتية للأجيال القادمة لسد احتياجاتها، واعتماد مبدأ الحجم الأمثل في توزيع السكان وفق قدرة الموارد على تحديد نفسها)[4]، ويرى بعض الباحثين ضرورة ترسيخ مبدأ الاستدامة كاستراتيجية فعالة في تنمية المستوطنات البشرية؛ لأنَّ الدول النامية في

(1) زرقاوي رتيبة، مرجع سابق، ص 25.

(2) هلال صالح إبراهيم الحرير، الآثار الاجتماعية والبيئية المتوقعة لاستخدامات مياه النهر الصناعي في التنمية الزراعية المستدامة، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، القاهرة، 2004م، ص 11.

(3) دوجلاس موشيسيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة: بهاء شاطي، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2000م، ص 17 .

(4) عبد السلام محمد أحمد الحاج، بعض جوانب التنمية المستدامة للبيئة الحضرية بمدينة طرابلس، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، 2010م، ص ص 26- 27.

أمس الحاجة إلى استخدام التنمية المستدامة، التي تفي باحتياجات الأجيال الحالية دون تعريض مستقبل الأجيال القادمة للخطر.

شكل (1) مرتكزات التنمية المستدامة.

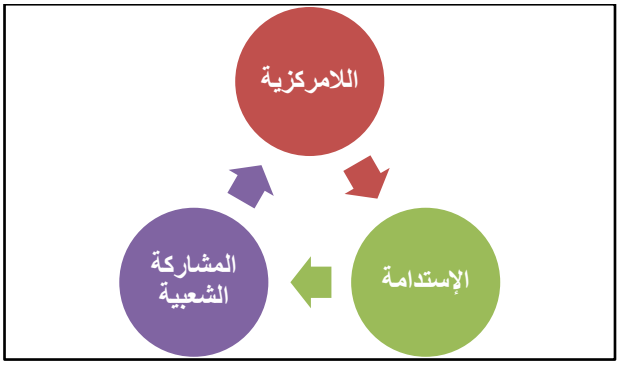

أثر الصحراء على أداء الإدارة المحلية:

تعرف الصحراء بأنها تلك الأرض التي يقل بها معدل التساقط عن 100 سم سنوياً، الأمر الذي جعل الغطاء النباتي يتسم بالفقر الشديد، ويزداد فقره تبعاً لمعدلات المطر وتباعد فترات سقوطها، وفي بعض المناطق الصحراوية يندر سقوط المطر، وربما تمر عشرات السنوات دون سقوط المطر؛ مما جعل الظروف المناخية شديدة القسوة، وهذه الظروف انعكست على كل مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، وهذه الانعكاسات ألقت بظلالها على أداء الإدارات المحلية في كل الدول التي تقع ضمن النطاق الصحراوي، حيث تأثرت الخدمات التي تقدمها هذه الإدارات بالظروف الجغرافية الطبيعية و البشرية، التي خلّفها المناخ الصحراوي، وأهم ملامح هذا التأثر ما يأتي:

- **تباعد التجمعات السكانية :**

نظراً للحاجة الماسة للماء والكلأ؛ تتناثر التجمعات السكانية في الأودية والواحات، التي تتوفر بها مصادر المياه، وهذا التناثر الذي غالباً ما يأخذ سمة العشوائية يعمق من صعوبة توصيل الخدمات المتنوعة لمستحقيها بهذه التجمعات، وبالتالي يجعل من تفاعل السكان في هذه التجمعات يتناز بالمحدودية، فمن الممكن عدم الاستفادة من خدمات الإدارة المحلية، فالمواطن قد يتخلى عن بعض حقوقه إذا وجد أن انتقاله لاكتسابها يكلفه جهداً ووقتاً أكبر

مما يعود عليه من فوائد، وبالمقابل تغض الإدارات المحلية الطرف عن الكثير من التجمعات السكانية النائية؛ لأن توصيل الخدمات إليها له تكاليفه باهظة.

●الأثر السلبي للمناخ :

من المعلوم أن المناخ يؤثر بشكل مباشر على الأنشطة بمختلف أنواعها سواء كانت اقتصادية أم اجتماعية، وهذا الأثر يكون سلبياً في المناطق الصحراوية، خاصة إذا كانت هذه الأنشطة في مناطق نائية، فعلى سبيل المثال: يكلف شق الطرق إلى المناطق الصحراوية النائية أموالاً طائلة، إلاّ أن صيانتها من التشققات التي تنتابها بشكل دوري يكلف أموالاً وجهوداً أكبر، وهذا الأمر ينسحب على كل المرافق التي تنشئها الإدارات المحلية في المناطق الصحراوية، خاصة وإن سكان هذه المناطق تنقصهم الخبرات الكافية، التي تمكنهم من القيام بأعمال الصيانة المستمرة، ومما يجدر قوله في هذا الصدد أن الأثر السلبي للمناخ يظل العائق الأكبر لكل البرامج التي تنفذها الإدارات المحلية في المناطق الصحراوية.

البرامج التنموية المستدامة في المناطق الصحراوية و شبه الصحراوية:

تهدف تنمية المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية إلى تنشيط الأعمال والبرامج، التي تحد من هجرة الشباب من الريف إلى المدن؛ بغية الحصول على العمل والرفاه الاقتصادي، وتنشيط استخدام التكنولوجيات الجديدة والمحسنة وإتباع الأساليب التقليدية الملائمة في مجال تنمية هذه المناطق، ودعم فرص العمل وتشجيع الإدارة الراشدة في هذه المناطق؛ للحصول على أفضل النتائج وخلق علاقة متوازنة مع المراكز الحضرية المجاورة لها، وإيجاد سبل للتفاعل الإيجابي بينهما[1]، وتتنوع البرامج التنموية في المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية بتنوع الموارد الاقتصادية الطبيعية والبشرية، الأمر الذي يجعل الأهداف المراد تحقيقها تتفاوت بين منطقة وأخرى، وهذا ما يدعو إلى الدراسة المستوفية لكل منطقة على حدة، وفي الحزام شبه الصحراوي حيث الهشاشة البيئية والندرة الاقتصادية لاعبان أساسيان ينبغي مراعاتهما في الإعداد البرامجي للتنمية المستدامة لهذه المناطق، وبذلك تأخذ هذه البرامج قدراً عالياً من التركيز على مستوى الإعداد ومستوى التنفيذ.

(1) مجلس برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، البند 6 من جدول الأعمال المؤقت، البعد الريفي في التنمية الحضرية المستدامة، منشورات الأمم المتحدة، نيروبي، 2003م، ص 10.

شكل (2) العوامل المؤثرة في البرامج التنموية.

البرامج المستهدفة:

تنطلق الأهداف المراد تحقيقها من خلال تطبيق برامج تنموية محدد من الحاجة الملحة التي تلبيها هذه البرامج، وفي المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية تبرز عدة تحديات تتطلب إعداد برامج محكمة لتجاوزها، وتواجه التنمية المستدامة عدداً من التحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ينبغي عليها اجتيازها من خلال العديد من البرامج التنموية أهمها ما يأتي:-

1- الإصحاح البيئي:

يحتاج تجاوز هذا التحدي برنامج وطني لإصحاح البيئة، ضمن خطة تستهدف نشر الوعي البيئي والحفاظ على البيئة من خلال خلق بيئة صحية ونظيفة، والمحافظة على الموارد الناضبة بشكل يطيل عمرها المتوقع، والمحافظة على النبات الطبيعي، وتثبيت الرمال، ووقف التصحر، والتوسع في إقامة المحميات الطبيعية، واستصدار التشريعات الكفيلة بحماية البيئة، وبناء القدرات المؤسسية، وتكثيف برامج التدريب في مختلف مجالات حماية البيئة والتقنيات المتطورة، وفي المناطق شبه الصحراوية حيث البيئة الأكثر هشاشة والأراضي الأكثر قابلية للتصحر، تتعرض الكثير من الغطاءات النباتية للإزالة بفعل الاستغلال غير الرشيد، مثل: الاحتطاب والرعي الجائر والحراثة غير الكنتورية، التي لا تتوافق خطوطها مع خطوط الكنتور، والتي انعكست سلباً على التربة التي تعرضت للانجراف في العديد من الأودية والسفوح

متوسطة الميل، وفي بعض الأودية الجافة تظهر ملامح انجراف التربة في بعض أجزائها، التي أفقدتها صلاحيتها للزراعة الموسمية المعتمدة على سقوط المطر، وبالتالي تتراجع إنتاجيتها بشكل ملحوظ، ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد هو التراجع الحاد في المساحات الصالحة للرعي؛ مما سبب في تراجع أعداد الحيوانات، وانصراف الكثير من ممتهني حرفة الرعي إلى حرف أخرى، ولذلك يتطلب تطوير هذه المناطق برامج متعددة الاتجاهات، تبدأ بالوعي البيئي و البرامج الإرشادية وتنتهي بإيجاد بدائل إيجابية للرعي الجائر، كالتشجيع على زراعة الأعلاف في بعض الأودية الصالحة لذلك، وتنظيم عمليات الاستغلال لمختلف الأغراض.

2-البناء المؤسسي و تنمية القدرات :

ويتمثل البناء المؤسسي في تجهيز منظومة مؤسساتية محكمة ومتكاملة تعنى بإعداد البرامج والتخطيط الجيد والإشراف على تنفيذ هذه البرامج وتعمل على تطوير قواعد البيانات بما يتناسب وحجم الدور المناط بها، وتحتمي بقوانين ملزمة ورادعة، وتقوم على إدارتها كوادر مؤهلة بكفاءة، وضمن هذا الإطار ينبغي أن تتحول المؤسسة الحكومية إلى ما سماه **إيفانز** حكومة التنمية، التي تتميز بالمهنية و الاندماج مع كل الأفكار التطويرية وتكون أكثر قرباً من السكان، وتبني قدراتها البشرية على أساس الكفاءة والجدارة وتعتمد مبدأ الانتقائية الشديدة في إدارة هذه المؤسسات[1]، ويشمل بناء القدرات بالإضافة إلى هذه الانتقائية برامج التدريب المصاحبة التي تهدف إلى رفع الكفاءة وتطوير الأداء سواء كان ذلك بالإعداد المسبق أو بالدورات التأهيلية المنتظمة التي تستهدف العاملين بهذه المؤسسات بغية تطوير أدائهم؛ ليواكب التطور في الميكنة والبرامج التقنية المصاحبة.

3-تحسين جودة الحياة:

تهدف البرامج التنموية بمختلف أشكالها إلى تحسين جودة الحياة، والعيش الحسن للسكان المستهدفين بهذه البرامج، وتشمل جودة الحياة مناحي متعددة، منها: تحسين الخدمات الطبية، وإقامة المشاريع الترفيهية، مما تجدر الإشارة إليه هو اعتماد الصحة الإيجابية للسكان كأحد أهم مؤشرات جودة الحياة، والتي تعني في أبسط صورها العناية بالأمهات

(1) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، نحو سياسات اجتماعية متكاملة في الدول العربية، إطار تحليل ومقارن، تقرير منشور منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، 2005م، ص 25.

وتوفير ظروف آمنة للولادة والتقليل من أخطار موت الأجنة والمواليد حديثي الولادة والحد من أمراض العقم والتأخر في الحمل، ومع ذلك تحتاج جودة الحياة من البرامج التنموية المهمة التي تحتاج إلى دراسات مستوفية.

4-تنمية قدرات المرأة:

تمثل تنمية قدرات النساء وتطوير أدائهن في النشاط الاقتصادي والاجتماعي من أولويات التنمية المستدامة، خاصة في المجتمعات الريفية، ويلاحظ أن الإعداد المهني بالمناطق الصحراوية ضعيف جداً؛ وذلك لبعد المراكز المهنية عن سكن هؤلاء النساء وما تفرضه العادات والتقاليد من قيود على حركة المرأة وإقامتها؛ ولذلك تحتاج النساء في هذه المناطق إلى انتقال المراكز المهنية إلى محال سكناهن؛ وذلك لتدريبهن ورفع كفاءتهن، ولو استدعى الأمر أن يكون هذا التدريب على هيئة ورش عمل موسمية، وتكليف فرق تدريب متخصصة في مختلف المهن، التي تتناسب وقدرات النساء والنظم الاجتماعية السائدة، وتتنقل هذه الفرق من منطقة إلى أخرى .

5-تشجيع المشاريع الصغرى و المتوسطة:

شهد العالم تحولات اقتصادية كبيرة مع بداية القرن العشرين، وتطورت اقتصاديات الكثير من الدول؛ نتيجة لتشجيعها للمشاريع الصغيرة والمتوسطة؛ وذلك لأنها تستوعب الكثير من الأيدي العاملة، وتقضي على البطالة، وتشجع على الأداء المثمر، وفي المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية تبرز الحاجة الملحة لهذه المشاريع؛ وذلك لندرة وسائل الإنتاج وتفشي ظاهرة البطالة، وقلة أعداد العاملين خاصة في الدول المعتمدة للاقتصاد الريعي المرتكز على مورد اقتصادي واحد، كدولة ليبيا المعتمدة بشكل شبه كلي على النفط كمصدر رئيس للدخل، وبالتالي إن لم تنضوي الأيدي العاملة في الوظائف الإدارية التي توفرها الدولة لمواطنيها لتضمن لهم مصادر ثابتة للدخل، حتى وإن لا حاجة فعلية لهذه الوظائف، ويلاحظ أن كل الحاصلين على الدخل هم معينين في وظائف إدارية وخدمية في القطاع الحكومي، وبالتالي ينخفض الأداء الإنتاجي بشكل كبير، وبحساب التكلفة والعائد لهؤلاء العاملين تبرز حقيقة مفادها إن أغلب ما تعطيه الحكومة من مرتبات هي في الحقيقة عبارة عن مساعدات لا يقابلها أي إنتاج فعلي، وهذا الأمر انعكس على تنمية هذه المناطق وتطورها، ولذلك

ينبغي العمل على تشجيع المشاريع الصغرى والمتوسطة، سواء التي تمولها الحكومة أم تلك التي يمولها القطاع الخاص، والتي تضمن توفير العديد من فرص العمل التي تقلل من حدة البطالة والبطالة المقنعة، ويمكن الاستفادة من إمكانات هذه المناطق الطبيعية والبشرية في إقامة هذه المشاريع، ولعل من أهم المشاريع التي تصلح للمناطق شبه الصحراوية هي المشاريع الخاصة بتطوير حرفة الرعي، كالعناية البيطرية واستغلال الأودية الصالحة للزراعة في إنتاج الأعلاف باستخدام أنظمة الري المتطورة، كذلك الحال تنشيط الاستثمار السياحي وتقديم الخدمات لعابري الطرق المارة بها وغيرها من المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية.

إدارة التنمية المستدامة بالمناطق الصحراوية و شبه الصحراوية:

تشير أدبيات التنمية المستدامة إلى الإدارة الرشيدة، وهذا المفهوم شاع استخدامه في الآونة الأخيرة، ويعني اختيار أفضل السبل وأقومها في تنفيذ البرامج التنموية، والعمل بمهنية على حل المختنقات بما لا يؤدي إلى عرقلة هذه البرامج، و هذه الإدارة الرشيدة تعتمد بشكل رئيس على مبدأين أساسيين: **الأول**: هو القيادة الحكيمة، **والثاني**: هو توسيع دائرة المشاركة بين القائمين على التسيير والإدارة، فعلى مستوى القيادة التي تكون بمثابة الرأس من الجسد، فالقائد الفذ يؤثر على مرؤوسيه وكلما قلّ هذا التأثير كلما قلت فرص النجاح لأية برامج، وتأتي أهمية القيادة الحكيمة في إحداث التنمية وتحقيقها من خلال أثرها القوي في الإدارة؛ لأنها أحد مقومات الإدارة الرشيدة، وعلى مستوى المشاركة تبرز متلازمة مفادها: أنه كلما كان أعضاء الفريق شركاء في صناعة القرار أو حل المشكلة ، كلما كانوا أكثر حماسة لإنجازه[1]، ويتوقف نجاح الإدارة الرشيدة على اختيار الأدوات المناسبة؛ للقيام بالعمل والخطط الزمنية لإنجاز هذا العمل، إتباع مبدأ الشفافية الذي يشعر العاملين على تنفيذ هذه البرامج والمواطنين المستهدفين بها بالارتياح، والتي تعني مناهضة الفساد الإداري عن طريق الصدق والوضوح بوجود المحاسبة والمساءلة في العمل العام، مع تمكين المواطنين من الإطلاع على المبالغ المصروفة على هذه البرامج والخطط الزمنية لتنفيذها وإشراكهم في صنع القرار، وتأكيداً لذلك تجدر الإشارة إلى المقولة الشائعة (لا تتحقق التنمية المستدامة بدون إدارة

(1) عاشور مزريق، أمثلة التنمية المحلية المستدامة والإدارة الإستراتيجية الإقليمية، تعظيم عائد المعاملات الاجتماعية في الحكم المحلي، ورقة بحثية منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، شليف، الجزائر، 2017م، ص 8.

قوامة)، وفي الدول العربية لوحظ أن الإدارات المحلية المعنية بإنجاز التنمية، خاصة في المناطق النائية بالصحراء وتخومها تعاني من كثير من ملامح الضعف التي تؤثر سلباً على أدائها، مما يدعو إلى العمل على إصلاحها قبل التفكير في تحقيق التنمية المستدامة؛ لأنها هي ضابط إيقاع المسار التنموي، ويمكن إيجاز ملامح الضعف فيما يأتي:-

- تضخم العمالة وارتفاع تكلفتها، مع انخفاض إنتاجيتها وأدائها.
- غياب الشفافية والمساءلة، وانتشار الفساد .
- كثرة التشريعات وتعقدها؛ مما يقلل من العمل بها واحترامها .
- إتباع النهج المركزي (المركزية) في صناعة القرارات المتعلقة بالتنمية المحلية .
- تعقد الهياكل التنظيمية في بعض الدول العربية .
- تدني مستوى الخدمات العامة.
- ضعف إدارة الأصول المملوكة للدولة، وإهمالها في بعض الدول .

وفي المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية حيث تسود الثقافة البدوية، التي تغلّب المصلحة الشخصية على المصلحة العامة ومصلحة القبيلة أو العشيرة على مصلحة الدولة تكون هذه الملامح أكثر حدة، وأبلغ أثراً فكثير من القوانين لا يعمل بها من قبل السكان إذا وجدوا أنها تعارض بعض مصالحهم الآنية حتى ولو كانت لهم مصلحة عظيمة غير منظورة في حال العمل بها، ففي ليبيا مثلاً تعارض بعض العشائر والقبائل إقامة بعض المشاريع التنموية لا لشيء إلا لأنها تخشى من ضياع أراضيها واستفادة الأغراب منها، وهذا الأمر قد يتكرر في دول عربية أخرى، وإن كان بنسب متفاوتة، خاصة إذا لم يتبع مبدأ الشفافية في توضيح أهداف المشاريع وآليات تنفيذها، ولذلك على الدول توعية المواطنين وإشراكهم في صياغة القرار التنموي وتنفيذه؛ لكي يزداد لديهم الشعور بملكية هذه البرامج، وأن نجاح هذه البرامج نجاح لهم .

دور الإدارة المحلية في تحقيق الرؤى طويلة الأجل:

تسعى الدول حثيثاً إلى ترسيخ فكرة التطوير بشكل متواصل، وعلى مر الأجيال، ولذلك تعمل على إعداد خطط تنموية طويلة الأجل، تبدأ أطولها من خمس عشرة سنة فما فوق، وهذه الخطط تمتاز عن القصيرة والمتوسطة الأجل بأنها تعتمد على الاستقراء والتوقع

أكثر من اعتمادها على البيانات والدراسات الواقعية، وإن كان الاستقراء والتوقع يبنى على قاعدة معلوماتية دقيقة، تتمثل في البيانات والمعلومات الصحيحة، وتتوقف دقة التوقع على صحة البيانات والبرامج الإحصائية المستخدمة؛ ولذلك توضع برامج تطوير الإدارة المحلية ضمن الخطط العامة للتطوير؛ لأن هذه الإدارة هي الأداة المستخدمة في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيزها، خاصة بالمناطق النائية التي تتطلب جهوداً أكثر لتنميتها وتطويرها، وقد أفردت الخطط المعدة من قبل بعض الدول العربية مساحات مهمة، لما لها من دور فعال في تأسيس قواعد عمل تنطلق منها نحو تحقيق التنمية المستدامة بالدولة ككل وبالمناطق النائية على وجه الخصوص، والتي تتطلب برامج إدارية خاصة تتوافق مع البرامج التنموية ذات الخصوصية، والتي تفرضها الظروف الطبيعية والبشرية بهذه المناطق، وبالتمعن في الخطط التنموية طويلة الأجل في بعض الدول العربية واستعراض بعض النماذج يمكن استخلاص ما يأتي:

- **الرؤية المستقبلية 2030م في مصر:**

نشرت وزارة البيئة في مصر الرؤية المستقبلية للوزارة 2030م، والتي جاءت طبقاً لأولويات الخطة الوطنية للعمل البيئي، والتي تتركز في إدخال البعد البيئي في السياسات الاقتصادية والاجتماعية لكل الخطط التنموية في مصر؛ من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وقد ركزت هذه الرؤية على البعد البيئي للبرامج التنموية في مصر، وركزت على إدارة المياه في المناطق ذات الندرة وعلى إدارة البيئة وبشكل رئيس على المشاركة الشعبية من خلال وحدة المرأة والجمعيات الأهلية و مراكز الشباب، كذلك ركزت الرؤية على تطوير الهياكل الإدارية المنوطة بتنفيذ البرامج التنموية في المناطق ذات الهشاشة البيئية، وذلك بالرفع من مستوى الأداء للعاملين بهذه الهياكل عن طريق الدورات التدريبية ورفع الكفاءة، وتوفير التدفقات المالية بتنويع مصادر التمويل لهذه الإدارات[1].

- **رؤية السعودية 2030م:**

السعودية كغيرها من الدول النفطية ذات الاقتصاد شبه الريعي الأحادي المصدر،

(1) وزارة الدولة للشئون البيئية، الرؤية المستقبلية لوزارة الدولة للشئون البيئية 2030م، القاهرة، ورقة منشورة بشبكة المعلومات الدولية.

والآخذة بأسباب التطور والنمو دأبت على إعداد البرامج التنموية بمستوياتها الثلاثة: القصير والمتوسطة الأجل؛ وذلك لتطوير جميع المناطق بوتيرة واحدة، خاصة وهي من الدول شاسعة المساحة حيث تقترب مساحتها من 2 مليون كيلومتر مربع، تنتشر فيها التجمعات السكانية في مختلف ربوعها، ممَّا يجعل البرامج التنموية تتسم بالشمولية والتنوع، وختمت هذه الخطط والبرامج برؤية 2030م، والتي تهدف بالدرجة الأولى إلى نقل الاقتصاد السعودي، من اقتصاد شبه أُحادي إلى اقتصاد متنوع المصادر، وهذا ما أعلنت عنه الدولة السعودية من خلال هذه الرؤية بتبني التنمية المستدامة كأسلوب عمل و كهدف بعيد الأمد، وقد شددت هذه الرؤية على أهمية التعليم، وبناء القدرات، وتشكيل مجالس مهنية خاصة بكل قطاع تنموي؛ وذلك لدعم الإدارات المحلية المعنية بالتنمية بكوادر وكفاءات يقع على كاهلها تنفيذ البرامج التنموية، خاصة في المناطق التي تفتقر للكفاءات كالمناطق الصحراوية وشبه الصحراوية، وأطلقت فكرة الإدارة المرنة والرقابة الفاعلة التي تيسر عمل القطاعين العام والخاص[1]، وكل ذلك لا يتأتى إلا بمراجعة كل القوانين واللوائح الخاصة بالإدارة، وإزالة العوائق والعراقيل القانونية التي تعترض عمل هذه الإدارة المستهدفة

- **السياسة المكانية في ليبيا 2025م:**

اعتمدت الدولة الليبية الحديثة منذ تأسيسها في عام الاستقلال 1951م مبدأ الخطط الثلاثية والخماسية في التنمية، والتي بدأت بأهداف عامة تمثلت في توطين البدو الرحل وشبه الرحل في مستوطنات أُنشئت لهذا الغرض، بالقرب من الأودية الجافة والواحات في الصحراء الليبية الشاسعة المساحة ومن ثم انتقلت إلى هدف آخر، وهو الحد من هجرة الشباب من الأرياف إلى المدن، ومن المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية إلى الشمال، حيث تتوفر فرص العمل، ومع أن الإدارة المحلية في المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية لازالت تعاني من الكثير من أوجه القصور؛ لأن القرى والتجمعات السكنية لازالت تتبع المدن الكبرى القريبة منها وترتبط بها خدمياً إلاَّ أن الخطة طويلة الأجل التي تحمل اسم السياسة المكانية 2025م، والتي انطلقت في العام 2008 م لم تغفل تطويرها بما يتماشى مع تطورات العصر والهدف العام الذي تبنته والذي يتمثل في تحقيق التنمية المستدامة بهذه المناطق، وذلك لملء الفراغ

(1) رؤية السعودية 2030م، مذكرة منشورة على شبكة المعلومات الدولية، www.vision2030.gov.sa.

السكاني الذي تعاني منه أجزاء واسعة من الدولة، وركزت على نقاط عديدة للوصول إلى هذا الهدف يأتي تطوير الإدارة المحلية في مقدمتها، وشددت على استخدام التقنيات الحديثة بما فيها تفعيل الخدمات الإليكترونية، وأرست بعض المبادئ في الإدارة الحديثة لعل أهمها: التقليل من الارتباط بالمركز؛ مما سيجعلها تتخلص من مركزية صنع القرار وتنفيذه .

الخلاصة:

تأسيساً على ما تقدم خلصت الدراسة إلى إنَّ الإدارة المحلية هي إحدى ملامح النظام السياسي للدولة، وهي أهم الوسائل المستخدمة في تحقيق التنمية المستدامة بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وذلك لدورها المهم في توفير الخدمات بمختلف أنواعها ومستوياتها، والرفع من كفاءتها، وهي في صورتها المثلى تعد أحد أسس الديمقراطية، حيث يرتكز مفهومها على الذاتية في الإدارة، والاستقلالية في صناعة القرار، وهو ما يتعذر تحقيقه مع المركزية المقيتة، وتعدُّ الإدارة المحلية الفاعلة الطريق الممهد والأكثر أماناً للتنمية المستدامة، وخلصت الدراسة إلى أن الإدارة المحلية هي الإطار الأمثل لإعداد برامج التنمية المستدامة وتنفيذها، كما أنها قادرة على إعداد وتنفيذ البرامج التنموية المستدامة في الخطط طويلة الأجل، ولذلك تعد البرامج التنموية المعدة محلياً هي الأكثر فاعلية من تلك المعدة بشكل مركزي، ويمكن استخلاص ما يأتي:

- أسلوب في التنظيم يعتمد على أساس توزيع السلطات بين الحكومة المركزية وهيئات محلية مستقلة قانوناً.
- اللامركزية تعني تخلي الحكومة المركزية عن بعض مسئولياتها لصالح الهيئات المحلية.
- يتوقف الأداء الناجع للإدارة المحلية في أي بلد على الهيكلية التي تعتمدها، وكلما تميزت هذه الهيكلية بالديناميكية والمرونة، كلما كانت أكثر تمكناً من أداء مهامها وقدرة على تنفيذ ما يتوجب عليها تنفيذه من برامج تنموية.
- بالتمعن في الإدارات المحلية في الوطن العربي يلاحظ أنها تأخذ صوراً متعددة، منها ما يمكن وصفه بأنه ديمقراطي، والآخر أرستقراطي، وقد يوجد حتى النظام الدكتاتوري .
- الإدارة المحلية في ليبيا لم تعد سياقاً واحداً فيما بعد استقلالها في العام 1951م، بل تدرجت من النظام الدكتاتوري إلى النظام الديمقراطي.

- النمط السعودي في الإدارة المحلية يلاحظ أنه مزيج بين النموذج الأرستقراطي، والنموذج الديكتاتوري الذي يعتمد التعيين وفق ضوابط واشتراطات محددة.
- المخاض الطويل لولادة الإدارة المحلية في مصر أنتج نموذجاً ديمقراطياً في شكله الشعبي، دكتاتورياً في طبيعته التنفيذية.
- تعتمد الجزائر البلدية كوحدة أساسية في التنظيم، تعلوها الدائرة، ثمَّ الولاية، متأثرة بالنظام الفرنسي المركزي والنظام اليوغسلافي المستقل، ويعدُّ النموذج الجزائري نموذجاً ديمقراطياً بامتياز، إذ يعتمد في تعيين القيادات الإدارية على الاختيار المباشر.
- بالتمعن في هيكلية الإدارة المحلية ببعض الدول العربية يلاحظ التراتبية المحكمة في اتخاذ القرار الإداري.
- تتفق أغلب التعريفات على أن التنمية المحلية عملية تفاعلية جماعية وتكاملية، لها أهداف إنمائية، تسعى إلى الرقي والنهوض بالمجتمعات في كل المجالات وعلى كل المستويات الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية و الحضارية.
- ترسيخ مبدأ الاستدامة كإستراتيجية فعالة في تنمية المستوطنات البشرية ضرورة حتمية؛ لأنَّ الدول النامية في أمس الحاجة إلى استخدام التنمية المستدامة، التي تفي باحتياجات الأجيال الحالية دون تعريض مستقبل الأجيال القادمة للخطر.
- بالربط بين مفهومي التنمية المحلية والتنمية المستدامة يلاحظ أنهما يقفان على قاعدة واحدة، تتمثل في المشاركة الشعبية في إحداث التنمية، ويمكن التأكيد على أن التنمية المستدامة هي الشكل المطور للتنمية المحلية.
- اللامركزية والاستدامة والمشاركة الشعبية مرتكزات أساسية للتنمية المستدامة.
- يتوقف نجاح البرامج التنموية على عدد من العوامل، التي تساهم بشكل أو بآخر في نجاح هذه البرامج أو عرقلتها، مثل البنية المكانية، والأطر القانونية، والمنظومة المؤسساتية وثقافة المجتمع .
- أهم البرامج التنموية التي يمكن إقامتها في المناطق الصحراوية الإصحاح البيئي، والبناء المؤسسي، وتحسين جودة الحياة، وتنمية قدرات المرأة، وتشجيع المشاريع الصغرى والمتوسطة.

- الإدارة المحلية في بعض الدول العربية تعاني من ملامح الضعف، التي أدت إلى تراجع دورها في تحقيق التنمية المستدامة في المناطق النائية.
- الرؤى طويلة الأجل في مصر والسعودية وليبيا، تولي الإدارة المحلية اهتماماً بالغاً؛ لما لها من أهمية قصوى ودور فعال في إرساء مبادئ التنمية المستدامة، وتعزيزها في المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية.

وتأسيساً على هذه النتائج توصي الدراسة بما يأتي:-

- العمل على الانتقال من النماذج الذكتاتورية والأرستقراطية إلى النموذج الديمقراطي؛ لأنه الأقرب إلى القاعدة الشعبية، والأكثر تجسيداً للعلاقة الإيجابية بين الإدارة والسكان.
- تعزيز ثقافة العمل الجماعي بين منتسبي الإدارات المحلية، وأصحاب المصلحة من السكان في الدول العربية، خاصة في المناطق النائية بالصحراء وتخومها.
- رفع كفاءة منتسبي الإدارة المحلية بالتدريب المستمر؛ لضمان الأداء المستدام لهذه الإدارات، في المناطق التي تحتاج إلى أدوار استثنائية من قبل الإدارة المحلية؛ لتحقيق التنمية المستدامة.
- رفع معدلات التمويل للإدارات المحلية؛ لضمان جودة البرامج وعدم عرقلتها لأسباب متعلقة بمستويات الصرف.
- الدفع بالقيادات الشابة المتحمسة لتسيير الإدارات المحلية، وتشجيع الشباب على إقامة المشاريع الاستثمارية بالمناطق الصحراوية وشبه الصحراوية؛ لتنميتها وتطويرها وضمان الاستدامة لها .
- تطوير الإدارة المحلية وتبسيطها بما يضمن انسيابية صياغة القرار الإداري، والابتعاد عن الهيكلية المعقدة التي تعرقل المشاريع التنموية بتعقيد الإجراءات الإدارية .
- العمل الجاد على إصدار تشريعات، تساعد الإدارة المحلية على أداء مهامها بشكل ميسر في المناطق الصحراوية، وشبه الصحراوية.
- تعميم التجارب الناجحة للإدارة المحلية في الدول العربية، وتبادل الخبرات فيما بينها وبين الدول المتقدمة.

المصادر والمراجع:

1- إسماعيل ياسين عبد الرزاق، **الإدارة المحلية ومتطلبات التنمية**، رسالة ماجستير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن امهيدي، أم البواقي، 2013م.

2- بومدين طاشمة، **الحكم الراشد ومشكل بناء القدرات الإدارة المحلية في الجزائر**، ورقة عمل منشورة.

3- دوجلاس موشيسيت، **مبادئ التنمية المستدامة**، ترجمة: بهاء شاطبي، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2000م.

4- زرقاوي رتيبة، **إصلاح وتطوير منظومة الجماعات المحلية في الجزائر وأثره في التنمية ـ واقع وآفاق 1990 – 2015م**، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2015م.

5- عاشور مزريق، **أمثلية التنمية المحلية المستدامة والإدارة الإستراتيجية الإقليمية، تعظيم عائد المعاملات الاجتماعية في الحكم المحلي**، ورقة بحثية منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، شليف، الجزائر، 2017م.

6- عبدالرزاق مقري، **مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية**، دار الخلد للنشر والتوزيع، الجزائر، 1988م.

7- عبد السلام محمد أحمد الحاج، بعض جوانب التنمية المستدامة للبيئة الحضرية بمدينة طرابلس، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة 2010م.

8- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، **نحو سياسات اجتماعية متكاملة في الدول العربية، إطار تحليل ومقارن**، تقرير منشور منشورات الأمم المتحدة، نيويورك 2005م.

9- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، **التقرير الوطني للتنمية البشرية 2002م**، طرابلس.

10- مجلس برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، البند 6 من جدول الأعمال المؤقت، **البعد الريفي في التنمية الحضرية المستدامة**، منشورات الأمم المتحدة، نيروبي، 2003م.

11- محمد محمود الطعامنة، **نظم الإدارة المحلية . النظم والفلسفة والأهداف**، بحث منشور، مقدم للملتقى الأول حول نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي، صلالة، سلطنة عمان، 18 - 20 أغسطس، 2003م.

12- محمد نصر مهنا، **بعض مظاهر التجربة السعودية في الإدارة المحلية**، المؤتمر العربي الثاني عن الإدارة المحلية، القاهرة، 3 – 5 مايو، 2004م.

13- مذكرة منشورة على شبكة المعلومات الدولية، **رؤية السعودية 2030م**:
www.vision2030.gov.sa

14- مصطفى الجمل هشام، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر، دراسة مقارنة**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006م.

15- هلال صالح إبراهيم الحرير، **الآثار الاجتماعية والبيئية المتوقعة لاستخدامات مياه النهر الصناعي في التنمية الزراعية المستدامة**، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، القاهرة، 2004م.

16- وزارة الدولة للشئون البيئية، **الرؤية المستقبلية لوزارة الدولة للشئون البيئية 2030م**، ورقة منشورة بشبكة المعلومات الدولية.